المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵙⴳⵎⵉ ⴷ ⵜⵙⵏⵙⵉ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⵜⵉ ⴰⵎⴰⵡⴰⵍ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي
INSTANCE NATIONALE D'ÉVALUATION DU SYSTÈME D'ÉDUCATION, DE FORMATION ET DE RECHERCHE SCIENTIFIQUE

تقييم الكليات المتعددة التخصصات

أية سياسة وأي تأثير وأي أفق؟

تقرير موضوعاتي

ملخص

تقرير موضوعاتي

ملخص

تقييم الكليات المتعددة التخصصات

أية سياسة وأي تأثير وأي أفق؟

ملخص

تشكل الكلية المتعددة التخصصات منذ سنة 2003 نموذجا جديدا ضمن النظام الجامعي المغربي. والأهداف الأساسية التي كانت وراء إحداث تلك الكليات هي القرب، وتعددية التخصصات، والاستقطاب المفتوح.

وبحثا عن هذا القرب، أحدثت ثماني مؤسسات أغلبها خارج الأحرام الجامعية في كل من تازة، والناضور، وآسفي، وخريبكة، ووارزازات، والرشيدية، والعرائش، وتارودانت. أما الكليات المتعددة التخصصات الثلاث الأخرى، فقد أنشئت داخل المدن الجامعية: بني ملال، والجديدة، وتطوان.

كيف أحدثت الكليات المتعددة التخصصات؟ كيف تطورت منذ إحداثها؟ ماهو تأثيرها السوسيو–اقتصادي على المدن والجهات التي أحدثت فيها؟ وأخيرا ما هي صيرورتها ومستقبل النموذج الذي تمثله؟

أحدثت المدارس العليا للتكنولوجيا، وكليات العلوم والتقنيات، والمدارس الوطنية العليا للعلوم التطبيقية، والمدارس الوطنية للتجارة والتسيير، وكلها مؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، في التسعينيات من القرن الماضي، وكان الهدف من إحداثها هو إعطاء دينامية للإقتصاد، والاستجابة لحاجاته المهنية.

وقد شكلت نهاية التسعينات من القرن الماضي منعطفا في توسيع نظام التعليم الجامعي وتعزيزه. وكانت السياسة العمومية في هذا المجال موجهة أساسا نحو المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود. وكانت الحتميات الاقتصادية والاجتماعية هي التي تقود تلك السياسة.

وتتجلى تلك الحتميات السوسيو اقتصادية في اقتصاد تهيمن عليه الفلاحة (62% من الناتج الداخلي الخام)، ونسبة بطالة مرتفعة، وأزمة اجتماعية حادة، وخاصة في الأحرام الجامعية. ومنذ السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، لم تكف نسبة البطالة عن التصاعد لتبلغ 12.5% سنة 1990 وترتفع إلى 17% في منتصف التسعينيات.

وفي هذا السياق، أحدثت المدارس العليا للتكنولوجيا (EST)، وكليات العلوم والتقنيات (FST)، والمدارس الوطنية العليا للعلوم التطبيقية، والمدارس الوطنية للتجارة والتسيير (ENSG). وعلاوة على القرب من الطلبة الذي كان مستهدفا، كانت السياسة العمومية المتعلقة بتوسيع نظام التعليم العالي تهدف، من خلال تلك المؤسسات الجديدة، إلى إحداث نموذج جديد من المؤسسات الجامعية يختلف عن النماذج القائمة.

لقد أحدثت المدارس العليا للتكنولوجيا، وكليات العلوم والتقنيات، والمدارس الوطنية العليا للعلوم التطبيقية، والمدارس الوطنية للتجارة والتسيير وكلها مؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، في التسعينات من القرن الماضي، وكان الهدف من إحداثها هو إعطاء دينامية للاقتصاد، والاستجابة للحاجات المهنية في المجالات التقنية والهندسية. واتخذت التكوينات التي تقدمها تلك المؤسسات في مجالات الهندسة والتجارة والتسيير طابعا مهنيا قويا استجابة لمتطلبات سوق الشغل.

إن هذه السياسة الرامية إلى مواءمة التكوين مع حاجات الاقتصاد وسوق الشغل قصد توسيع النسيج الاقتصادي هي جزء من سياسة شمولية كان الهدف منها إخراج البلاد من أزمة سوسيو–اقتصادية عميقة. ويتعلق الأمر بسياسة الخوصصة، وتحرير التجارة، وتحسين البنيات التحتية المادية (physique) للبلاد، وتنمية الاستثمار، ومساعدة الشباب على خلق مقاولاتهم الخاصة، إلخ.

ويبدو أن إحداث الكليات المتعددة التخصصات لم يكن سوى جواب (رد فعل) للاكتظاظ وعدم الاستقرار الأمني داخل الأحرام الجامعية، وكان الغرض منه حمل الحاصلين على الباكالوريا الجدد على البقاء في بلداتهم الأصلية، بمنحهم داخل الكلية الواحدة كل المسالك التي تشملها مجالات التكوين الثلاثة الكبرى.

وقد أدت هذه السياسة الموجهة أساسا نحو المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، والتي لا تستقبل إلا أعدادا جد محدودة، إلى الاكتظاظ في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح في بداية عشرية 2000. ففي سنة 2000-2001، استقبلت هذه المؤسسات الأخيرة، (وكان عددها 41 مؤسسة، من بينها 8 مؤسسات جديدة فقط) 92% من مجموع طلبة الجامعة. وفي الجانب الآخر، لم تستقبل المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، وعددها 32 (24 منها حديثة النشأة) سوى 8% من مجموع الطلبة بالجامعة. وفي السنة نفسها، كانت نسبة التأطير المتوسطة في المؤسسات

ذات الاستقطاب المحدود هي 9 طلبة للأستاذ الباحث الواحد، مقابل 55 طالب لكل أستاذ باحث في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح. وكانت تكلفة الطالب الواحد في المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود تقارب 64900 درهم سنة 2001، أي ستة أضعاف ما يكلفه الطالب الواحد في مؤسسة الاستقطاب المفتوح.

ولتعزيز المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، وضمان أفضل نسبة تأطير فيها، خصص لها النصيب الأوفر من الاستثمارات والمناصب المالية المخصصة للأساتذة الباحثين. وفي ظل هذه السياسة، استمرت المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح في العمل قدر المستطاع دون أهتمام من السياسة العمومية. وهكذا أحدث الاستقطاب المحدود في هذه المؤسسات التي تنتمي "للجيل الجديد" خللا في منسوب الأعداد لولوج المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، معمقا، بذلك، الهوة بين "الاستقطاب المحدود" و"الاستقطاب المفتوح".

هذا الاكتظاظ في الأحرام الجامعية مغذى بالحالية الاجتماعية المتوترة بدأ بتأجيج المظاهرات والإطرابات داخل هذه الأحرام وفي المدن الموجودة بها.

ويبدو أن إحداث الكليات المتعددة التخصصات لم يكن سوى جواب (رد فعل) للاكتظاظ وعدم الاستقرار الأمني داخل الأحرام الجامعية، وكان الغرض منه حمل الحاصلين على الباكالوريا الجدد على البقاء في بلداتهم الأصلية، بمنحهم داخل الكلية الواحدة كل المسالك التي تشملها مجالات التكوين الثلاثة الكبرى، والتي تمنحها كليات الآداب والعلوم الإنسانية، وكليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وكليات العلوم، كل واحدة منها على حدة.

وفي هذا السياق، جاءت الكليات المتعددة التخصصات الإحدى عشرة لتخفف عبء الاكتظاظ عن المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح التي كانت تستقبل كل طلبة الجامعة تقريبا (92% سنة 2000-2001)، والتي كانت بارزة أكثر للعيان بسبب حجمها وأعداد طلبتها، وتنعت، علاوة على ذلك، "بتكوين العاطلين".

وهكذا ساهمت الكليات المتعددة التخصصات في ترسيخ عدد من الطلبة الجدد في بلداتهم الأصلية (لأن القدرة الاستيعابية للأحياء الجامعية كانت ضعيفة) والحفاظ على بعض الاستقرار الاجتماعي والأمني الذي كان غيابه يهدد المدن الجامعية.

> وإذا كان النموذج الأصلي للكلية المتعددة التخصصات وحيدا، فإن غياب سياسة واضحة تخص تلك المؤسسات والمؤسسات الأخرى ذات الاستقطاب المفتوح قد أدى إلى تطور هذا النموذج نحو ثلاثة أصناف كبرى متباينة.

ورغم كون الكليات المتعددة التخصصات تعاني من نقص حاد في الموارد البشرية (أستاذ واحد لكل 107 طالب وطالبة، وموظف إداري واحد لكل 272 طالب وطالبة) وفي الموارد المالية (بين 3 و4 ملايين درهم كميزانية للتسيير سنويا)، فإنها تساهم بشكل كبير في استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من الطلبة التي تتدفق كل سنة على الجامعة والتخفيف من الاكتظاظ. ففي سنة 2014-2015، استقبلت هذه الكليات أكثر من 68000 طالب وطالبة، أي ما يعادل 10% من مجموع الطلبة المسجلين في الجامعات العمومية المغربية. وبموازاة مع ذلك، عملت هذه الكليات على تنويع عرضها التكويني بـ 66 مسلكا للتكوينات الأساسية، و73 مسلكا للتكوينات المهنية. ويتعلق 32 مسلكا من 66 مسلكا المخصصة للتكوينات الأساسية، بعلوم المادة والحياة والرياضيات والمعلوميات، بينما تتقاسم الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المسالك المتبقية بشكل متكافئ تقريبا (16 مسلكا في الآداب والعلوم الإنسانية، و18 مسلكا في العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية). لكننا نجد هذه الوضعية معكوسة إذا أخذنا الأرقام في الاعتبار، لأن مجال القانون والاقتصاد والتسيير يستقبل بمفرده 54% من طلبة هذه الكليات. وتفسر هذه الهيمنة للقانون والاقتصاد والتسيير أساسا بالطلب القوي للساكنة المحلية على هذا المجال، وباختيار الطلبة لتلك المسالك اعتقادا منهم أنها تزيد من حظوظهم في الاندماج في سوق الشغل، وكذا عدم توافر الأشغال التطبيقية في المسالك العلمية والتقنية.

ولم تتمكن الكليات المتعددة التخصصات من جذب الطلبة نحو مسالك العلوم التي استقبلت سنة 2013-2014 فقط 18% من طلبة الكليات المتعددة التخصصات، في الوقت الذي بقيت تلك النسبة منذ منتصف عشرية 2000 إلى يومنا هذا تتأرجح بين 15% و19%. والحال أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين كان يهدف إلى توجيه ثلثي الطلبة نحو المسالك العلمية والتقنية.

وتمثل التكوينات المهنية التي تعتبر، بشكل عام، أحد إسهامات هذه الكليات، نصف المسالك الموجودة فيها، كما استقبلت 11,8% من مجموع طلبتها سنة 2015-2016. وأغلب تلك التكوينات المهنية تخص مجال القانون والاقتصاد والتسيير.

ورغم كون مسالك الماستر والدكتوراه حديثة العهد في الكليات المتعددة التخصصات (ابتداء من 2012)، فإن عددها قد بلغ اليوم 32 مسلكا في هذه الكليات. ولعل ما يبرر هذا العدد المهم من مسالك الماستر في الكليات المتعددة التخصصات التعبئة القوية للأساتذة الباحثين والمسؤولين عن

تلك الكليات الذين كانوا يطالبون بإلحاح بحق فتح هذه المسالك. أما فيما يخص البحث، فتؤوي الكليات المتعددة التخصصات اليوم 31 مختبرا، و55 فريق بحث. لكن البحث العلمي في هذه الكليات لا يمكن أن يكون له مستقبل إلا إذا استقر أغلب الأساتذة الباحثين في مكان عملهم، وتوافرت لهم الوسائل المادية والعلمية الملائمة. وزيادة على ذلك، فإن المختبرات، في أغلب الكليات المتعددة التخصصات، تتطابق عمليا مع الشعب، وتتميز بوجود الحواجز التقليدية فيما بينها، وضعف المجهودات المبذولة من أجل تحقيق التعددية والتداخل بين تخصصاتها (interdisciplinarité).

وإذا كان النموذج الأصلي لهذه الكليات المتعددة التخصصات وحيدا، فإن غياب سياسة واضحة تخص تلك المؤسسات والمؤسسات الأخرى ذات الاستقطاب المفتوح قد أدى إلى تطور هذا النموذج نحو ثلاثة أصناف كبرى متباينة، ذات مواصفات متميزة:

- **الكلية المتعددة التخصصات الأصيلة.** تتميز هذه الكلية بالاستقطاب المفتوح، وبتواجد المجالات الأكاديمية الثلاثة الكبرى فيها. وقد بقي هذا الصنف من الكليات وفيا لمواصفات النموذج الأصلي للكلية المتعددة التخصصات. ويضم هذا الصنف الكليات المتعددة التخصصات بتازة، والناضور، وآسفي، وخريبكة، والرشيدية.
- **الكلية الهجينة متعددة التخصصات** التي تعرض مجالين أكاديميين على الأكثر، وتتميز بجمعها بين الاستقطاب المفتوح في مسالك التكوين الأساسي والاستقطاب المحدود في مسالك التكوين المهني. ويضم هذا الصنف الهجين، الكليات المتعددة التخصصات الموجودة أساسا بحرم الجامعات التي تتوفر على مؤسسات متخصصة ذات استقطاب مفتوح. ويضم هذا الصنف الكليات المتعددة التخصصات لتطوان وبني ملال والجديدة وكذلك العرائش.
- **الكليات المهنية متعددة التخصصات** (ذات استقطاب محدود)، المتخصصة في التكوينات المهنية ثنائية أو متعددة التخصصات. وهذا الصنف أقرب إلى المؤسسة ذات الاستقطاب المحدود، مع انحراف كبير عن النموذج الأصلي للكلية المتعددة التخصصات. ويضم هذا الصنف كليتي وارزازات وتارودانت.

والملاحظ أن نموذج الكلية المتعددة التخصصات، الذي تطور تدريجيا وفق المعطيات المتنوعة، لم يترسخ بعد. وإذا كانت التطورات الداخلية لهذه المؤسسات قد أدت إلى ظهور أصناف متعددة، مفيدة للجامعة، فإن ذلك لم يمنع خضوع هذه الكليات لتأثير مختلف الضغوطات التي ستنعكس على تطورها في اتجاه النموذج الموحد للكليات الكلاسيكية (كلية الأدب، كلية الحقوق، كلية العلوم)، مع هيمنة نفس المضامين ونفس منطق التسيير.

لقد أصبحت الكليات المتعددة التخصصات تعاني من نفس المشاكل التي تعاني منها كل مؤسسات الجامعة ذات الاستقطاب المفتوح؛ وهي تتفاقم أكثر بفعل بعدها عن مقر الجامعة الأم. ولا يمكن لأي سياسة تخص مستقبل الكليات المتعددة التخصصات تفادي كون بعض هذه الكليات قد صار هجينا، بينما أصبح بعضها الآخر مهنيا بشكل حصري وبالتالي ذات استقطاب محدود.

يظل التأثير السوسيو–اقتصادي للكلية المتعددة التخصصات في المدينة التي توجد فيها محدودا جدا، وذلك رغم مساهمتها في التخفيف من الاكتظاظ واستيعاب تزايد أعداد الطلبة، وترسيخهم في مدنهم.

ما هو تأثير هذه الكليات المتعددة التخصصات في المدن التي أنشئت فيها، بالنظر إلى الهدف المتوخى من إنشائها في المدن غير الجامعية، والذي هو القرب؟

بين هذا التقييم، باستخدامه لمنهجية مصفوفة تقييم التأثير السوسيو–اقتصادي للمؤسسات الجامعية في محيطها البيئي، أن تأثير الكليات المتعددة التخصصات محدود جدا. فمن خلال الأبعاد الثلاثة المتضمنة في هذه المنهجية، والتي تشمل تسعة وعشرين متغيرا (أربعة عشر مؤشرا للمخرجات وخمسة عشر مؤشرا للتأثير)، تم إحصاء التأثيرات التالية فقط:

- الحاصلون على الشهادات في سوق الشغل، حيث تجاوز عددهم 39150 عند متم سنة 2015، من بينهم 18% من حاملي الإجازة المهنية؛
- الانخراط الثقافي والفني، مع انتعاش الأنشطة الثقافية والعلمية والفنية؛
- تطور الشراكات، إذ تمكنت الكليات المتعددة التخصصات من تطوير شراكات عديدة، وطنية ومحلية أكثر منها دولية؛
- المساواة والمناصفة، فقد بلغت نسبة المناصفة بين الإناث والذكور 49% تقريبا، وهي أعلى نسبيا من المتوسط الوطني (48,2%)؛
- توفير الفضاءات الخضراء، فجميع الكليات المتعددة التخصصات تقريبا، تتوفر على فضاءات خضراء، بحيث تساهم كل واحدة من هذه الكليات في رونق الهندسة المحلية وجماليتها.

أما المتغيرات الأخرى للأبعاد الثلاثة، فهي غير حاضرة من خلال إقامة الكليات المتعددة التخصصات بمدنها. ويتعلق الأمر بـ:

- البعد المادي والبيئي (تدبير الميراث المادي، وتدبير النفايات وإعادة تدويرها، والصحة، وسياسات النقل، وفعالية الطاقة وأثر الكاربون، والرفاهية)؛
- البعد المالي (نقل المعرفة للمقاولة، ونتائج البحث المتوجة ببراءات الاختراع، والابتكار وإحداث مقاولات، والإنتاجية، وزيادة قدرة الاقتصاد على استيعاب الابتكار، والنفقات والقيمة المضافة).
- وتبين محاكاة النفقات التي تضخ بالاقتصاد المحلي، بجميع الكليات المتعددة التخصصات، أن هذه النفقات قليلة الأهمية، إذ تعادل 0,041% من مجموع النفقات الوطنية للأسر والإدارات العمومية.
- البعد التربوي والسوسيو–ثقافي (الرفاهية، والاستقرار الاجتماعي والسياسي، والصحة، والابتكار والإبداعية، والرأسمال الاجتماعي).

وبالنسبة لتعددية وتداخل التخصصات (interdisciplinarité)، فإن الثقافات والممارسات ونظم الاشتغال المختلفة من تخصص إلى آخر، تصعب من إمكانية التجاور داخل نفس المؤسسة فبالأحرى تداخلها إيجابيا. ويتفاقم هذا الأمر بفعل ثقل الموروث التاريخي – الأكاديمي الذي يجثم بثقله على الأساتذة راغبين في إعادة إنتاج نفس المعايير والممارسات التي اكتسبوها في كلياتهم السابقة.

لذلك، يضل التأثير السوسيو–اقتصادي للكلية المتعددة التخصصات في المدينة التي توجد فيها محدود جدا، وذلك رغم مساهمتها في التخفيف من الاكتظاظ واستيعاب تزايد أعداد الطلبة، وترسيخهم في مدنهم.

ويعود السبب الأول في ذلك، إلى إنشاء مؤسسة معزولة في مدينة صغيرة، بدل إنشاء حرم جامعي يتسم بكبر حجمه (taille critique)، ويؤدي إلى حركية سوسيو–اقتصادية بالمدينة، وإلى استقرار الموارد البشرية للمؤسسة في عين المكان، وهو ما سيكون له تأثيره الدال في هذا الأخير.

أما السبب الثاني، فيرجع إلى وجود الكليات المتعددة التخصصات بين مطرقة الاكتظاظ، الذي لا يتلاءم مع مجهود الانخراط في أنشطة مدرة للموارد (تكوين مستمر، بحث تطبيقي، بحث تنموي، نقل تكنولوجي الخ..)، وسندان عدم استقرار المدرسين بعين المكان. ويؤثر عدم استقرارهم بشكل كبير في اشتغال أجهزة التدبير، مثل الشعب، واللجان، والهيئات التي تظل معطلة، مثلها في ذلك مثل أنشطة البحث.

يجب أن تحقق سياسة تخص الكليات المتعددة التخصصات وتوسيع منظومة التعليم العالي، التوازن بين ثلاثة تحديات وهي: الاكتظاظ، وقرب التكوين، والثقل السياسي على المستوى الجهوي.

إن الكليات المتعددة التخصصات توجد اليوم في مفترق الطرق. إنها لم تحظ بأية سياسة واضحة أو هادفة، لا في فترة إنشائها ولا طيلة تطورها. كما تخضع لعدة ضغوطات بسبب موقعها البعيد، مما قد يساهم في عودتها إلى النموذج الكلاسيكي، رغم محاولتها التميز عنه. فما هي التحديات التي تواجه الكليات المتعددة التخصصات والنظام الجامعي برمته؟

تبدو الكليات المتعددة التخصصات رغم مساهمتها الدالة في التكوين على هامش السياسة العمومية. فمن خلال دعم هذه السياسة للمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة، ركزت هذه السياسة في منتصف العشرية المذكورة اهتمامها على هذه المؤسسات، في إطار المبادرة الحكومية لعشرة آلاف مهندس ونقل الخدمات (offshoring) و 3300 طبيب ألخ. غير أن هذه المبادرات المعبئة سياسيا للاستثمار وللشراكات، أخفت وضعية لا تطاق في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح. ذلك أن المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود لم تستقبل سوى 13% من مجموع الطلبة عند نهاية العشرية المذكورة (انظر الشكل أدناه)، رغم كل المجهودات المبذولة، والمناصب المالية المتوافرة.

ومرة أخرى، لم يمنع تطبيق البرنامج الاستعجالي الذي عبر عن السياسة العمومية الهادفة إلى إعطاء نفس جديد للإصلاح المنصوص عليه في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، من إغفال المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، والتي يبدو أنها بقيت في الظل (الشكل أدناه).

وفي الأخير، قامت السلطات العمومية بين سنتي 2014 و2016، بمبادرتين تعكسان إغفال السياسة لأوضاع الكليات المتعددة التخصصات وجميع المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح. ويتعلق الأمر بإدماج و/أو تحويل المدارس العليا للتكنولوجيا، وكليات العلوم والتقنيات، والمدارس الوطنية للعلوم التطبيقية، في إطار مدارس البوليتكنيك، وأيضا دمج جامعتي الرباط والدار البيضاء الكبيرتين، كل واحدة على حدة.

الجدولة الزمنية التسلسلية لتطور منظومة التعليم العالي الجامعي (تصميم وإنجاز الهيئة الوطنية للتقييم)

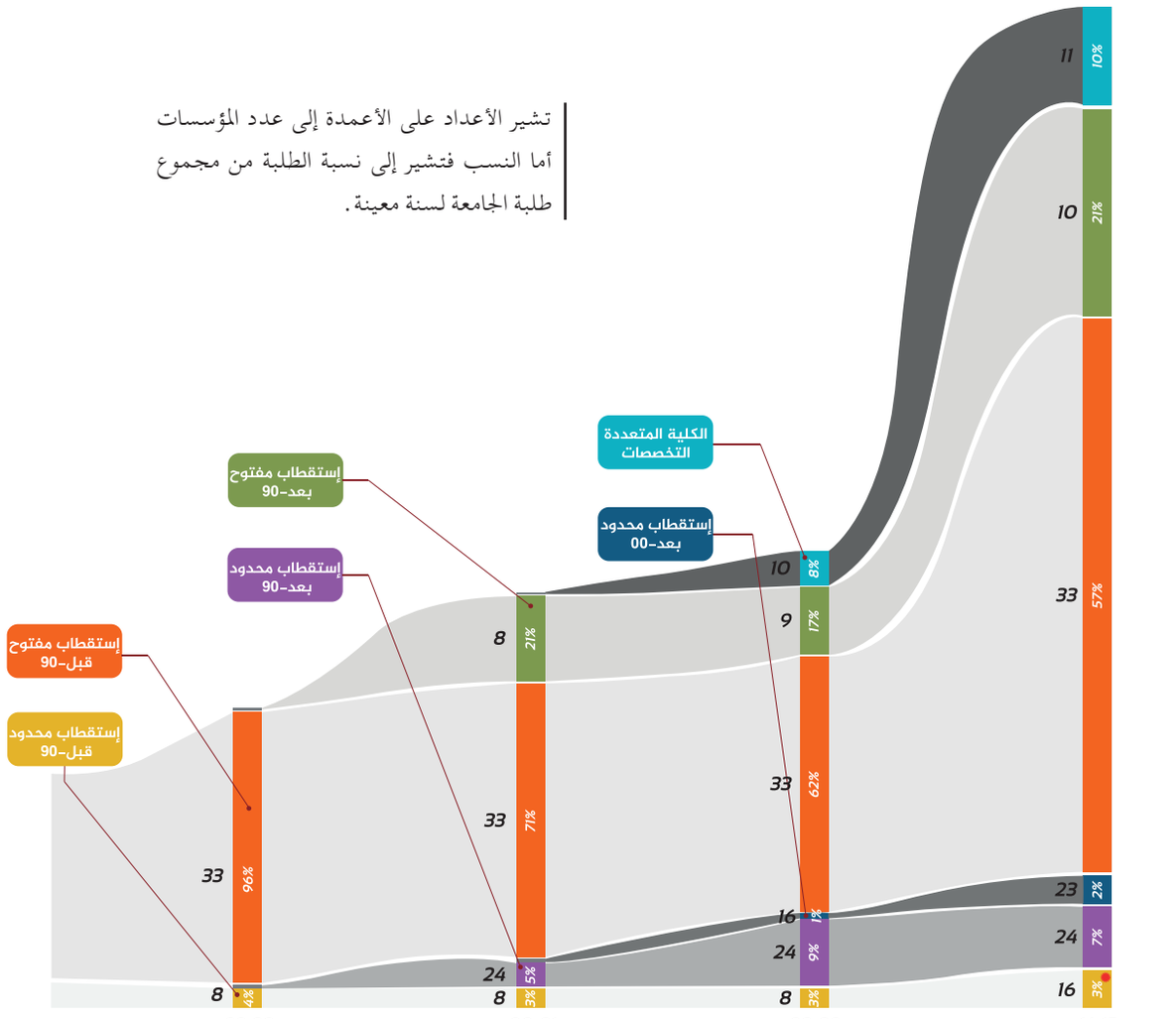

	89-90	00-01	08-09	14-15
عدد المؤسسات	41	73	100	117
مجموع الطلبة	197689	261629	293644	677391

● تضم المدارس العليا للأساتذة والمدارس العليا لأساتذة التعليم التقني

بعد تطور دام أزيد من عشرية، يواجه الأفق المستقبلي لنموذج الكلية المتعددة التخصصات وكذلك الأفق المستقبلي لمنظومة التعليم العالي الجامعي برمته، تحديات عديدة في الوقت الحالي. يجب أن تحقق سياسة تخص الكليات المتعددة التخصصات وتوسيع منظومة التعليم العالي، التوازن بين ثلاثة تحديات وهي: الاكتظاظ، وقرب التكوين والثقل السياسي على المستوى الجهوي. وينبغي أن تندرج هذه السياسة المنفتحة–الفعالة ضمن أهداف الرؤية التي أوصت (في ما يتعلق بالجامعة)، بتنويع نماذج مؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المفتوح وتدقيق أنماطها.

تعتبر إعادة التفكير في نموذج الكلية المتعددة التخصصات وإحداث جامعات و/أو أحرام جامعية، من بين المحاور الأساسية لسياسة منفتحة–فعالة لفائدة الاستقطاب المفتوح.

إعادة التفكير في الكلية المتعددة التخصصات، في إطار سياسة منفتحة–فعالة لفائدة الاستقطاب المفتوح.

هكذا، أصبح من المستعجل إعادة التفكير في نموذج هذه المؤسسة، في إطار سياسة هادفة ومنفتحة–فعالة لفائدة المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح. والتزاما بتوجيهات الرؤية التي تتوقع تنوع نماذج المؤسسات وتدقيق أنماطها، فإن هذه السياسة ستشمل أربع ركائز متكاملة:

1. تحويل الكليات المتعددة التخصصات

بتأثير من الاهتمام الضعيف للسياسة العمومية بالكليات المتعددة التخصصات، ومن الاكتظاظ والبعد وضعف التأطير والميزانية، تطورت هذه الكليات إلى أصناف عديدة، تتطلب تحويلات وأعمالا نوعية:

- تتطلب الكليات المتعددة التخصصات المطابقة للنموذج الأصلي التدعيم عبر تطوير تداخل وتعدد التخصصات في إطارها، وتجاوز البعد والعزلة: الكليات المتعددة التخصصات بتازة، الناضور، آسفي، خريبكة والراشيدية؛
- يجب تحويل الكليات الهجينة متعددة التخصصات، لأنها تنحصر في مجالين أكاديميين على الأكثر، وتوجد بالخصوص بحرم الجامعات الأم: الكليات المتعددة التخصصات بتطوان والجديدة وبني ملال وكذلك العرائش (التي يقترن تحولها بوجود حرم جامعي حقيقي) (انظر، في هذا الصدد، المحور 2 التالي)؛
- تتطلب الكليات المهنية متعددة التخصصات التحويل إلى مؤسسات ذات استقطاب محدود: كليتا وارزازات وتارودانت.

2 . الانسجام بين السياسة الوطنية ورؤية الجامعة

من اللازم السهر على الانسجام بين رؤية رئيس الجامعة، بخصوص مشروع تنمية الجامعة، بما فيها إنشاء المؤسسات، والسياسة الوطنية التي تقدم التوجهات الكبرى للقطاع. بهذا الصدد، يتعين أن يحظى مشروع تنمية الجامعة المقدم من طرف الرئيس عند توليه المنصب، بمصادقة مجلس الجامعة، وأن يتم نشره وتعميمه على الفاعلين داخل الجامعة. فهو يشكل خارطة الطريق التي حصل الرئيس بمقتضاها على هذا المنصب، وهو أيضا عبارة عن تعاقد ضمني مع السلطات العمومية، للقيام بالإنجازات المطلوبة والمشاريع المبرمجة وفق رؤية الرئيس المنسجمة مع السياسة الوطنية.

ويسمح هذا الترتيب بتحديد المساحات ووضع الحدود بين السياسة الوطنية المرسومة من طرف السلطة التنفيذية ورؤية الرئيس، في احترام تام لاستقلالية الجامعة. ويعتبر التعاقد أفضل تجسيد لذلك، لأنه يترجم رؤية الجامعة التي تحترم التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية. كما سيكون لنشر مشروع التنمية لفائدة جميع مكونات الجامعة الفضل في إعطاء فكرة حول مدى الانسجام بين هذه الرؤية والسياسة الوطنية.

3 . تجديد كليات العلوم

ينبغي ربط توسيع منظومة التعليم بإنشاء كليات جديدة للعلوم؛ إذ لم يتم إنشاء أية كلية للعلوم منذ نهاية تسعينات القرن الماضي. فهذا النوع من المؤسسات يفرض نفسه لسببين. يقترن أولهما بدينامية هذه الأخيرة على مستوى الإنتاج العلمي والتكنولوجي (أكثر من 70% من الإنتاج العلمي للجامعات صادر عن كليات العلوم). أما السبب الثاني، فيقترن بتصحيح الاختلال الحالي على مستوى توجيه الطلبة. فبالرغم من إنشاء الكليات المتعددة التخصصات التي تعرض ثلاثة مجالات كبرى (متعددة التخصصات)، فإن عدد طلبة العلوم لا يتجاوز 18% من المجموع العام (مقابل 54% بمسلك القانون والاقتصاد والتدبير). ففي الكليات المتعددة التخصصات، كما في الكليات الكلاسيكية الأخرى، نجد بأن العديد من الحاصلين على البكالوريا في العلوم، يسجلون أنفسهم في مسالك القانون والاقتصاد والتدبير وحتى في الآداب والعلوم الإنسانية.

وفي إطار توسيع منظومة التعليم العالي بإحداث كليات للعلوم، تندرج فكرة تحويل بعض الكليات المتعددة التخصصات ككلية بني ملال وكلية العرائش (انظر الجزء 1 سالفا) واللتين تتوفران على مجالين فقط يسهل تفريقهما إلى كليتين منفصلتين منهما كلية للعلوم.

4 . ضرورة تقييم الهندسة البيداغوجية في الإجازة ومدى فعاليتها

أصبح من الضروري تقييم مضامين المسالك وهندستها البيداغوجية وطرائق التعليم والتقويم، خصوصا بالإجازة التي لوحظ تفكك انسجامها وفعاليتها، تحت تأثير الاكتظاظ ونسبة التأطير الضعيفة وقلة الإمكانيات التقنية والعلمية. وتتجسد هذه المردودية الضعيفة، من خلال نسبة الإشهاد الضعيفة أيضا.

جامعات أو حرم جامعي لتدارك عزلة المؤسسات وضمان تأثير سوسيو-اقتصادي دال

لم يعرف نموذج الكلية المتعددة التخصصات النجاح المنشود، لأن الهدف من إنشائها بالمدن غير الجامعية ركز على القرب والاستقرار الأمني، كما أن تأثير هذه الكليات من الناحية السوسيو-اقتصادية ظل محدودا جدا. فمن خلال الأبعاد الثلاثة المدرجة في منهجية تقييم التأثير السوسيو اقتصادي المكونة من تسعة وعشرين متغيرا (أربعة عشر مؤشرا للمخرجات وخمسة عشر مؤشرا للتأثير)، لم يتم إحصاء إلا التأثيرات التالية فقط:

- حاملو الشهادات في سوق الشغل؛
- الانخراط الثقافي والفني؛
- تطوير الشراكة؛
- المناصفة بين الإناث والذكور؛
- توفير فضاءات خضراء.

ويعود السبب الأول في ذلك إلى إنشاء مؤسسة معزولة داخل مدينة صغيرة، بدل إنشاء حرم جامعي يتسم بكبر حجمه ويؤدي إلى تأثير سوسيو–اقتصادي على المدينة المذكورة وإلى استقرار الموارد الموجودة في عين المكان، وإنشاء أحياء جامعية وداخليات، وضمان وسائل النقل، مما يكون له تأثيره الإيجابي والدال على المدينة.

ويتعين على السياسة الوطنية المتعلقة بتوسيع منظومة التعليم العالي، أن تجيب عن سؤال القرب، وأن تندرج ضمن دينامية ترابية متوازنة. وبالنظر إلى نقائص تجربة تقريب المؤسسة من الطالب، فإنه من اللازم على هذه السياسة، الدعوة إلى إنشاء جامعات و/أو تطوير أحرام جامعية لاستقبال جميع طلبة الجهة. فقد أوصت الرؤية باعتماد تصور الحرم الجامعي (الرافعة 5، الإجراء 17)، لأن هذا الفضاء سيسمح للطلبة بالتطور داخل نفس النظام البيئي وتنمية المبادلات والتشبع بنفس القيم، عبر اختلاط وتلاقح كل المنتمين إلى الجهة. كما أن تصور الحرم الجامعي سيساهم في ترشيد الاستثمارات، خصوصا في المجال العلمي، وسيساعد على استقرار الأساتذة الباحثين والإداريين والطلبة، وهو الأمر المتعذر في التجربة السابقة.

لقد اعتمد هذا التقييم على ثلاثة مؤشرات (وهي دينامية تزايد أعداد الحاصلين على البكالوريا ووجود مؤسسات ثانية في عين المكان والتموقع الجغرافي) لتعليل إنشاء جامعات؛ كما هو الشأن بالنسبة للحسيمة والراشيدية. وينبغي تدعيم وتطوير جامعات أخرى بحرمها، بناء على الحجج نفسها، كما هو الحال بالنسبة لبني ملال وخريبكة. وفي الأخير، يجب التفكير في إقامة حرم جامعي جديد في بعض الأقاليم، مثل تازة، ووارزازات، وطنجة، وآسفي والعرائش.

وكما سلف التأكيد في هذا التقييم، **فإن حجج وأسباب إنشاء جامعة أو حرم جامعي بجهات الجنوب، مختلفة وتخضع لتوجيهات النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية** (علما أن مؤسسات توجد بالسمارة وكلميم والعيون والداخلة).

ومن اللازم أن تتم عمليات الإنشاء و/أو التدعيم في تعاون كامل مع الجهات، بالنظر إلى اختصاصاتها ومهامها الجديدة، في إطار الجهوية المتقدمة. وبالفعل، يتعين توسيع دور الجهة بشكل أكبر مستقبلا، لأنها تتوفر على اختصاصات جديدة (التكوين المهني، البحث التنموي والتعليم) وعلى إمكانات مالية أكثر.

ملتقى شارع أليميليا وشارع علال الفاسي
حي الرياض، الرباط، ص.ب : 6535

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
الهاتف : 0537-77-44-25 | contact@csefrs.ma
الفاكس : 0537-68-08-86 | www.csefrs.ma